

البورصة تترقى رسمياً إلى «سوق ناشئ» ضمن مؤشر «MSCI»

الروضان: سقف الطموحات لا يزال مرتفعاً والعمل مستمر لمزيد من التطوير

■ ترقية البورصة

قد تسهم بتدفق

مليار دينار خلال

الفترة القادمة

السوق.
جلسة خضراء
أنهت بورصة الكويت تعاملاتها
الأسبوعية أسس الخميس على
ارتفاع المؤشر العام 33.4 نقطة
ليبلغ مستوى 6195.18 نقطة
بنسبة 0.54 في المئة.
وبلغت كميات تداولات المؤشر
179.4 مليون سهم تمت من خلال
7935 صفقة نقدية بقيمة 57
مليون دينار كويتي (نحو 188
مليون دولار أمريكي).
وارتفع مؤشر السوق الرئيسي
16.3 نقطة ليصل إلى مستوى
4860.8 نقطة بنسبة 0.34 في
المنته من خلال كمية أسهم بلغت
89.8 مليون سهم تمت عبر
2847 صفقة نقدية بقيمة 5.2
مليون دينار (نحو 17.16 مليون
دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الاول
41.7 نقطة ليصل لمستوى
6870.3 نقطة بنسبة 0.61 في
المنته من خلال كمية أسهم بلغت
89.6 مليون سهم تمت عبر
5088 صفقة بقيمة 51.7 مليون دينار
(نحو 170.6 مليون دولار).

وكانت شركات (رماية)
(واسيما) و(فويون 1) و(اسميت)
خلنج و(المنتجعات) الأكثر
ارتفاعاً في حين كانت أسهم
(إيمان) و(وطني) و(اهلي متحد)
(والستمرزون) و(بيتك) الأكثر
تناولاً فيما كانت شركات (العبد)
(والراي) و(الدينة) و(برجولف)
(والخليجي) الأكثر انخفاضاً.

وشايح المشعاملون أقصاح
معلومات جوهرية من شركة ريم
العقارية بشأن التفاوض مع بنك
وربة لتسوية أقساط وأقصاح
معلومات جوهرية من شركة
نور للاستثمار بشأن صفقة مع
طرف ذو صلة فضلاً عن أقصاح
معلومات جوهرية من شركة
طيران الجزيرة استلام طائرة
جديدة.

وتنطبق شركة بورصة
الكويت حالياً الخطوة الأولى من
المرحلة الثالثة لتطوير السوق
عبر تدشينها منتجات وأدوات
استثمارية مبتكرة خاصة ومنها
المتداولة (ريش) وهي صناديق
تتملك وتدبر العقارات المدرّة
للدخل والأصول العقارية.

ويشارك في هذه الصناديق
عدد من المستثمرين في رأسانها
مما يسمح للمستثمرين الأفراد
الحصول على حصة من الدخل
الناتج عن ملكية العقار دون
الحاجة إلى شراء أو تمويل
ممتلكات أو أصول.



حمد الحمادي



خالد الروضان



محمد العصيمي

■ العصيمي: الترقية

من شأنها تعزيز

مكانة الكويت

وتحولها إلى مركز

إقليمي وعالمي

للتجارة

■ «كامكو»: 3.1

مليارات دولار تدفقات

متوقعة من نصيب

الكويت بعد الترقية



مؤشرات البورصة تحتل بالترقية

■ بالرغم من حداثة الهيئة إلا أنها استطاعت

تحويل الكويت إلى مركز مالي

■ الإنجاز يأتي ضمن رؤية متكاملة للحكومة

للارتقاء ببيئة الأعمال وتحويل الكويت

لمركز مالي واقتصادي

■ الحمضي: نسعى إلى تقديم سوق مالي

جاذب للاستثمارات والصناديق العالمية

■ الجديدة التي

توليها كافة

الجهات وتحسين

بيئة الأعمال بدأت

تؤتي ثمارها

أعلنت شركة إم إس سي آي
(MSCI) ترقية بورصة الكويت
رسمياً إلى «سوق ناشئ» اعتباراً
من مايو 2020 من خلال المراجعة
النصف سنوية للمؤشر. وتعد هذه
الخطوة علامة بارزة في مسيرة
سوق رأس المال الكويتي، وناتج
نتيجة نهج التطوير والتحديث
الذي اتبعه فريق العمل الثلاثي
والمكون من هيئة أسواق المال
وشركة بورصة الكويت والشركة
الكويتية للمقاصة، والإصلاحات
المنظمية والإدارية التي قام
بتطبيقها خلال السنوات الماضية.
حيث استطاع فريق العمل
خلال العام الحالي تطبيق كافة
الإجراءات اللازمة لاستيفاء
المتطلبات المتعلقة بتوفير هيكل
الحسابات المجمع «Omnibus
Account» وتفعيل عمليات
الحساب الواحد «Same NIN
Crossing» للمستثمرين
الأجانب والمؤسسات الاستثمارية،
وذلك في نهاية شهر أكتوبر
2019. ومن المتوقع أن تساهم
هذه الترقية في إدراج 9 شركات
مدرجة في بورصة الكويت
ضمن المؤشر، ويرجع أن يكون
وزن السوق المالي الكويتي بعد
تصنيفها كسوق ناشئ 0.69%
ضمن المؤشر.

وناتي هذه الترقية ضمن مؤشر
إم إس سي آي (MSCI) بعد
ترقيتها في مؤشر ستاندر أند
بورز داو جونز (SP DJI) في
ديسمبر 2018. وترقيتها ضمن
مؤشر فونسي راسل (Russell
1000) في سبتمبر 2017.
وتعليقاً على الحدث قال وزير
التجارة والصناعة خالد الروضان
أن ترقية بورصة الكويت في
مؤشر (إم.إس.سي.آي) قد يسهم
بتدفق مليار دينار (نحو 3.3
مليار دولار أمريكي) منها القيادة
السياسية بترقية الكويت إلى
مرتبة الأسواق الناشئة.

وأضاف الروضان في مؤتمر
صحفي عقده هيئة أسواق المال
أسس الخميس بمناسبة الترقية
«أبارك لوالدي صاحب السمو أمير
البلاد ولولي العهد ولسمو رئيس
مجلس الوزراء والكويت ترقيةها
لتكون ضمن قائمة الأسواق
الناشئة في المؤشر الأشهر عالمياً
لرؤوس الأموال» مشتماً جهود
الهيئة الكبيرة وكل الجهات
المشاركة.

وأكد أن الجديدة التي توليها كافة
الجهات وتحسين بيئة الأعمال
بدأت تؤتي ثمارها لترقية الكويت
في أكبر 3 مؤشرات عالمية وهي
(فونسي) و(ستاندر أند بورز)

مؤشرات البورصة تحتل بالترقية وتتلون بالأخضر

سبعة أسهم تشكل جزءاً أساسياً
من السوق الناشئ ويشمل ذلك
الوطني وبيتك وزين وبنك بوبيان
والخليجي وبنك الخليج ومياني.
وكانت بورصة الكويت قد حققت
العديد من الإنجازات التي جعلتها
تحتل مكانة مرموقة على خارطة
البورصات العالمية الجاذبة
للاستثمارات، من أهمها خصخصة
بورصة الكويت بالكامل لتكون أول
بورصة يمتلكها القطاع الخاص
في منطقة الشرق الأوسط، وطرح
50% من أسهم الشركة للاكتتاب
العام على المواطنين الكويتيين،
وتعزيز الوعي حول أهمية علاقات
المستثمرين، وتنظيم جولات
ترويجية شملت كل من نيويورك
وبوسطن ولندن ودبي بهدف
تعزيز فرص الترقية وتبسيط
العضو على فرص الاستثمار
الحالية والمستقبلية في الكويت
لكبرى شركات إدارة الأصول
عالمياً، وطرح منتجات وخدمات
جديدة، وتطوير العديد من القواعد
والتوائح خلال السنوات القليلة
للمضي بما يواكب التغيرات
والاحتياجات التي طرأت على

وقالت شركة كامكو للاستثمار
أن نحو 3.1 مليار دولار تدفقات
غير نشطة قد تجذبها الكويت
بعد الترقية بسبب زيادة في وزن
الكويت عند نسبة 0.69 في المئة
في مؤشر الأسواق الناشئة.
وأضافت (كامكو) أن الترقية
جاءت بعد أن نفذت الكويت
المتطلبات المتبقية للترقية التي
شملت مياكل الحسابات المجمع
وتقابل حساب الاستثمار الواحد
للمستثمرين الأجانب.
وأوضحت أن الإصلاحات
تضمنت تقسيم السوق وأوقات
النسوية وحدود الملكية الأجنبية
وزيادة أسواق المنتجات المتداولة
في البورصة.
وأشارت إلى أن هذا النوع
من الإصلاحات يزيد من ثقة
المستثمرين في الأسواق المالية
الكويتية التي سيتم إدراجها الآن
في رابطة دول الأسواق الناشئة
الكبيرة مثل الصين والهند
وروسيا.
وذكرت أنه وفق قائمة الأوراق
MSCI في نوفمبر 2019 فإن

كوادر وطنية استطاعت أن تثبت
ثقتها على جميع الأصعدة،
ومن جانبها، قال محمد سعود
العصيمي، الرئيس التنفيذي
لشركة بورصة الكويت: «أود
أن أشكر مجلس الإدارة والجهاز
التنفيذي لشركة بورصة الكويت
ومجلس المفوضين وجميع العاملين
في هيئة أسواق المال الذين قاموا
بدور فعال، وذلك بالتعاون
والدعم غير المحدود من الشركة
الكويتية للمقاصة والعاملين بها،
لتطوير السوق بما ينمى مع
معايير وأسس التشغيل العالمية
وما هو ملائم للسوق الكويتي.
إن يقصر أثر هذه الترقية على
رفع عجلة الاقتصاد الكويتي
فقط، وإنما سيساهم أيضاً في
تعزيز مكانتها وتحويلها إلى مركز
إقليمي وعالمي للتجارة بما يتوافق
مع رؤية كويت جديدة «2035»،
حيث أنه من المتوقع أن تساهم
في زيادة تدفقات الاستثمارات
الأجنبية، وارتفاع إجمالي قيمة
الصفقات المتداولة، ما ينتج عنه
تحسين السيولة وبيئة الاستثمار
في البلاد».

النشيريبي السدي نتج عنه
بالتعاون مع البرلمان إصدار
قوانين تساهم بالارتقاء وتحسين
بيئة الأعمال مثل قانون التأمين
والسجل التجاري ومراقبي
الحسابات وتعدلات قانون
الشركات وقانون تبادل المعلومات
الائتمانية معرباً عن أمله بالارتقاء
من قانون الإفلاس وقانون حماية
المناقصة قريباً.
من جانبه قال حمد الحمضي،
رئيس مجلس إدارة شركة
بورصة الكويت: «اندمج بالهيئة
لخصصة صاحب السمو أمير
البلاد وولي عهده الأمين على هذا
الإنجاز الكبير. ومما لا شك فيه أن
انضمام الكويت إلى فئة الأسواق
الناشئة ضمن مؤشر إم إس سي
آي (MSCI) سيعزز من مكانة
الدولة على خارطة الاستثمار
العالمي، وسيساهم في إعلاء سمعة
الكويت والمحافظة على مكانتها
الاقتصادية على الصعيد الدولي.
نسعى إلى تقديم سوق مالي جاذب
للاستثمارات والصناديق العالمية.
مستعدين إلى مقومات النجاح التي
تملكها من مؤسسات وشركات و

بها».
وأكد أن هذا الإنجاز التي نتيجة
عمل الهيئة مع الهيئات الحكومية
مثل البنك المركزي ووزارة التجارة
والصناعة وشركات خاصة مثل
شركة المقاصة وشركة سوق
الكويت للأوراق المالية.
واعتبر أن «هذا العمل الجماعي
يمثل نموذجاً للعمل المشترك
الناجح القائم على العمل المؤسسي
واللهي الذي نخر به».
وأشار إلى أن هذه الترتيبات
المصادرة من قبل أهم وكالات
التصنيف العالمية سوف تساهم
في تعزيز دور القطاع الخاص
في تقديم أفضل الخدمات واثابة
رؤية الحكومة للحكومة لارتقاء
الدرجة لكي تبرز أمام الجهات
الاستثمارية العالمية.
ورأى أن هذا الإنجاز يأتي ضمن
رؤية متكاملة للحكومة لارتقاء
بيئة الأعمال وتحويل الكويت
لمركز مالي واقتصادي وبعد
تحويل الكويت إلى مركز مالي.
وأضاف أنه «تم وضع السوق
الكويتي على خارطة الاستثمار
العالمية والإقليمية» مبيناً أنها
الأحدث بالمنطقة ومع ذلك
استطاعت أن أقصر مدة بالمنطقة
تحقيق هذا الإنجاز الذي «تم
تحقيقه بإيد كويتية شابة نخر

جونز) و(إم.إس.سي.آي).
وأعرب عن شكره لكل الجنود
المجتهدين الذين بذلوا جهداً
استثنائياً في هذا العمل قاتلاً
«نحن فخورون بهم بقدر فخرنا
بهذا الإنجاز الكبير».
وأضاف أن سقف الطموحات لا
يزال مرتفعاً والعمل مستمر لمزيد
من التطوير مؤكداً السير «بخطى
ثابتة على الطريق الذي رسمه
لنا سيدي صاحب السمو لتحقيق
رغبته بتحويل الكويت مركز مالي
واقتصادي».
وأطلق الروضان اسم (صناعة
الامل) على هذا الإنجاز مبيناً أنه
رغم كل التحديات والمعوقات
استطاع المسؤولون في الهيئة
«صناعة الأمل بالعمل وبالرغم
من حداثة الهيئة إلا أنها استطاعت
تحويل الكويت إلى مركز مالي».
وأضاف أنه «تم وضع السوق
الكويتي على خارطة الاستثمار
العالمية والإقليمية» مبيناً أنها
الأحدث بالمنطقة ومع ذلك
استطاعت أن أقصر مدة بالمنطقة
تحقيق هذا الإنجاز الذي «تم
تحقيقه بإيد كويتية شابة نخر

بهدف توفير حقن الحصبة للأطفال

«الصندوق الكويتي» يوقع اتفاقية مع «اليونيسيف» بـ 850 ألف دينار



جانب من توقيع الاتفاقية

لبنان انتشار كبير مرض الحصبة*
مثلما دور دولة الكويت التنموي
في دعم مثل هذه البرامج التي تعنى
بصحة الأفراد.
وأوضح آدم أن المنظمة ستقوم
بجعل زيارات ميدانية توعوية للأسر
التي يعانون أطفالها من هذا المرض
فضلاً عن توفير اللقاحات اللازمة
والتطعيمات وفقاً إلى أن هذا البرنامج
مدعوم فقط من قبل الصندوق الكويتي
وهو شريك أساسي للمنظمة.
وذكر أن اليونيسيف تسعى من
خلال رؤيتها إلى بناء عالم تتحقق فيه
حقوق كل طفل بشكل كامل وقابل
مع الدول للتغلب على العقبات التي
يفرضها الفقر والأمراض فضلاً عن
تطوير الإجراءات التي توفر للأطفال
سبل أفضل الحياة.

والصومال والأخري بشأن المساهمة
في معالجة وباء الكوليرا في اليمن.
وأضاف البدر أن الصندوق وقع
أيضاً مع اليونيسيف اتفاقية مدحة
للاسهام في توفير المياه النظيفة
للشباب غرة وتوقيع مذكرة تعاون
وتبادل الخبرات وعقد الشراكات في
عام 2019.
وأكد أن الكويت تعد من ضمن قائمة
أبرز 30 دولة داعمة لأعمال منظمة
الأمم المتحدة للطفولة إذ بلغ إجمالي
ما ساهمت به منذ إنشاء المنظمة
وحتى يومنا هذا حوالي 22 مليون
دينار (مايعادل 72 مليون دولار).
من جانبه قال ممثل المكتب الخليجي
للمنظمة الأمم المتحدة للطفولة
(اليونيسيف) الطبيب آدم ل(كونا)
«أن الاتفاقية أثبتت في وقت تشهد

اذ تستهدف 54 ألف طفل تتراوح
أعمارهم بين 6 إلى 12 شهراً إضافة
إلى 861 ألف طفل تتراوح أعمارهم
بين 1 و10 سنوات.
وذكر أن الحملات ستكون تقييقية
لتوعية أهالي الأطفال المصابين
بأهمية متابعة واستمرار الحقن حيث
ستضطلع منظمة الصحة العالمية
الشريكة في البرنامج بالتعاون
مع الصحة العالمية ووزارة الصحة
اللبنانية بمتابعة الحقن القادمة
للأطفال حسب آلية معدة من قبل
الأطراف الثلاثة.
وأفاد أن هذه هي الاتفاقية
الخامسة مع (اليونيسيف) إذ سبق
للصندوق تقديم اتفاقيتين عام 2017
للمساهمة في تخفيف حدة المجاعة
في اليمن وجنوب السودان ونيجيريا

وقع الصندوق الكويتي للتنمية
الاقتصادية العربية مع منظمة الأمم
المتحدة للطفولة (اليونيسيف) اتفاقية
مدحة بقيمة 850 ألف دينار كويتي
(نحو 2.8 مليون دولار أمريكي) لدعم
برنامج توفير حقن الحصبة للمرضى
الأطفال السوريين واللبنانيين في
الجمهورية اللبنانية.
وقال مدير عام الصندوق الكويتي
عبد الوهاب البدر عقب توقيع الاتفاقية
أسس الخمسين أن المدحة تسهم بتحقيق
أحد أهداف برنامج منظمة الأمم
المتحدة للطفولة المتمثل في توفير
الحقن اللازمة لضمان الصحة لدى
فئة الأطفال الأكثر حاجة لها.
وأوضح البدر أن مبلغ المدحة
سيستخدم من إطلاق حملات وطنية
لمكافحة مرض الحصبة وشلل الأطفال